دراسة اقتصاديه للسعات الزراعية وأثرها على الدخول المزراعيه بمحافظه الدقهلية

الملخص

تنطوى هذه الدراسة على سبعة أبواب يسبقها المقدمة التى تحتوى على المشكلة البحثية والأهداف البحثية والإسلوب البحثى ومصادر البيانات ،حيث تمثلت المشكلة البحثية فى محدودية الأراضي الزراعية و صغر حجم الحيازات الزراعية وتفتتها ، و سوء إستغلالها حيث تقدر مساحة الأرض الزراعية في محافظة الدقهلية للفئات الحيازية الأقل من فدان بحوالي ٩٦٩,٠٣ ألف فدان بما يعادل نحو ٢٨,٩٪ من إجمالي المساحة علي مستوي المحافظة والمقدر بنحو ٢٨٧٢,٢ ألف فدان يحوزها نحو ١٦٣٦ ألف حائز يمثلون نحو ٦٤,٢٥ % من إجمالي عدد الحائزين وتبلغ بنحو ١٩٩٧,١١ ألف حائز عام ٢٠١٤، أي أن قرابة ثلثي عدد الحائزين للأراضي الزراعية يحوزون أقل من ثلث مساحة الأرض . وهو ما يعكس إرتفاع ظاهرة التفتت الحيازي الأمر الذي يستدعي ضرورة التعرف علي مصادر الدخول الزراعية وفقاً لأحجام السعات الزراعية المختلفة ، وكذلك التعرف علي العلاقة بين الدخول الزراعية والسعة المزرعة المثلي التي يتحقق من خلالها أكبر دخل زراعي ممكن في إطار المتغيرات الاقتصادية والأنماط الإنتاجية القائمة.

وقد إستهدفت هذه الدراسة بصفه رئيسية دراسة مستويات الدخول الزراعية وعلاقتها بالسعات المزرعية المختلفة السائدة في محافظة الدقهلية والتعرف علي العلاقة بين الدخول والسعة المزرعية ، الأمر الذي قد يؤدي إلي تحسين معدل الدخول الزراعية وما يتتبعه من تأثيرات علي التنمية الزراعية بصفة خاصة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة ، وذلك من خلال دراسة الموارد الاقتصادية في محافظة الدقهلية، التركيب المحصولي في محافظة الدقهلية، التحليل الإحصائى للسعات المزرعية وأثرها علي الدخول المزرعية.

ولإجراء هذه الدراسة تم إستخدام العديد من الأساليب التحليلية الإحصائية الوصفية والكمية ، حيث تم إستخدام بعض الأساليب التحليلية الإحصائية كتحليل السلاسل الزمنية ، و معادلات الانحدار البسيط ، والارتباط، واختبارات المعنوية لدراسة طبيعية العلاقة بين المتغيرات ، كما تم إستخدام طرق حساب المقاييس المطلقة ، مقاييس الربحية النسبية و مقاييس إيرادات التعادل وحد الأمان للدخل الزراعى لكل فئة من فئات الحيازة للعينة البحثية.

حيث تناول **الباب الأول** المقدمة والإستعراض المرجعى لأهم الدراسات والبحوث العلمية المتعلقة بموضوع الدراسة خلال الفترة ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٦ وذلك للتعرف على طبيعة المشاكل

التـي عالجتهـا هـذه الدراسـات والبحـوث والأهـداف البحثيـة وأسـاليب التحليـل المسـتخدمة فـي الوصول إلى النتائج لكي تكون مرشداً ودليلاً للباحث في تناوله لموضوع الدراسة .

أما **الباب الثانى** فيختص بدراسة **أهمية الموارد الإقتصادية في محافظة الدقهلية** ، حيث تبين أن مراكز بلقاس ، المنزلة ، المنصورة ، طلخا ، شربين ، ميت غمر هي أهم المراكز الإدارية من حيث المساحة حيث تبين أن المساحة الإجمالية لمحافظة الدقهلية ٣٤٧١,١٣ كم٢ في مجملها نحو ٢٢٧٤,٠١كم٢ بما يعادل٦٥,٥١٪ من المساحة الكلية. تبين أن المساحة المزروعة بمحافظة الدقهلية عام ٢٠١٤ بلغت نحو ٦٤٦,١ ألف فدان حيث تراوحت بين حد أدني بلغ ٢٤,٠٣٢ ألف فدان في مركز دكرنس بما يعادل ٣,٧١٪ ،وحد أقصي بلغ حوالي ١٢٧ ألف فدان في مركز بلقاس بنسبة ٧.١٩% من إجمالي المساحة المزروعة بالمحافظة.

كما تبين أن محاصيل الارز- القمح - القطن – الأذرة- الفول البلدي -البنجر – البرسيم أهم المحاصيل المزروعة بمحافظة الدقهلية ، حيث بلغت إجمالي مساحتها حوالى ٨.٧٢٥ ألف فدان بما يعادل نحو ٧٩,٥٪ من إجمالي المساحة المحصولية ، حيث جاء محصول القمح في مقدمة المحاصيل المزروعة بمساحة بلغت ٢٩١,٩ ألف فدان بنسبة بلغت حوالى ٣٢,٩٪ من المساحة المزروعة بالمحافظة ، يليه محصول الأرز بمساحة بلغت حوالي ٢٧٠,٤ ألف فدان بنسبة بلغت نحو ٣٠,٥٪ ثم محاصيل البرسيم ، بنجر السكر ، الأذرة .

كما تبين أن أكثر المراكز إستيعاباً للسكان في محافظة الدقهلية المنصورة ، ميت غمر ، بلقاس ، السنبلاوين ، طلخا ، حيث تستوعب في مجملها حوالي ٣,١٣٢١٤٦ مليون نسمة بما يعادل ٥٢,٦٤٪ من إجمالي عدد السكان في محافظة الدقهلية وقد جاء مركز المنصورة في مقدمة مراكز المحافظة حيث قدر عدد السكانه بحوالي ٩٦٢٨٤٠ ألف نسمة بنسبة تقدر بحوالي ١٦,١٨٪ من إجمالي عدد السكان في محافظة الدقهلية. فى حين تبين أن قوة العمل بمحافظة الدقهلية قدرت بحوالى ٤٦,٧٧ ألف نسمة تمثل نحو٠,١٧٪ من اجمالى العاملين على مستوى الجمهورية والذي قدر بنحو ٢٧٠ ٢٠ ألف نسمة ، فى حين تصل نسبة عدد المشتغلين بالريف حوالى ١٢,٤٥ ألف نسمة تمثل نحو ٠,٠٥٪ من اجمالى عدد المشتغلين بالريف مستوى الجمهورية والذي قدر بنحو ٢٣٥٩٦ ألف نسمة ، وعدد المشتغلين بالحضر بحوالى ٣٤,٣١ ألف نسمة تمثل نحو ١٪ على مستوى الجمهورية والذي قدر بنحو ٣٤٢٤ ألف نسمة ، وتصل نسبة البطالة بالريف الى نحو ٣,١٨٪ على مستوى المحافظة ، والى حوالى١٢,٧٪ على مستوى الجمهورية .

فى حين يختص **الباب الثالث** بدراسة **التركيب المحصولي في محافظة الدقهلية** خلال عام ٢٠١٤ من خلال إستعراض مكونات هذا التركيب من محاصيل الحقل والخضر والفاكهة ومساحات النباتات الطبية والعطرية وذلك علي مستوي محافظة الدقهلية والمراكز الإدارية التابعة لها. حيث تبين أن إجمالي المساحة المحصولية في محافظة الدقهلية خلال عام ٢٠١٤ قدرت بنحو ٢٧٨٢,٢ ألف فدان تعادل نحو ٣٠,٦ % من نظيرتها علي مستوي الجمهورية والبالغة نحو ٩٠٨٢,٥٣ ألف فدان في نفس العام ، وأن التركيب المحصولي يتكون من أربع مجموعات رئيسية هى مجموعة محاصيل الحقل ، مجموعة محاصيل الخضر ، مجموعة محاصيل الفاكهة ، مجموعة النباتات الطبية والعطرية ، حيث تبين أن إجمالى محاصيل الحقل تقدر مساحاتها بنحو ١٩٢٦,٦٩ ألف فدان تعادل نحو ٦٩,٢٥ % من إجمالي المساحة المحصولية علي مستوي المحافظة ونحو ٥٤,٩٪ من نظيرتها على مستوى الجمهورية والبالغة نحو ٤٩٣٨,٣٢ ألف فدان . وتقسم جملة المحاصيل الحقلية إلي ثلاثة مجموعات فرعية وهي محاصيل الحقل الشتوية والتي قدرت مساحتها بنحو ٩٧٩,١٨ ألف فدان تعادل نحو ٣٥,٩٪ من جملة المساحة المحصولية علي مستوي المحافظة ونحو ٤٦,٩٪ من نظيرتها علي مستوي الجمهورية ، ومحاصيل الحقل الشتوية وبلغت الرقعة المزروعة بها حوالي ٥٩٨,٥١ الف فدان تعادل نحو ٢١,٥١٪ من المساحة المحصولية علي مستوي المحافظة ، ونحو ٣٢,٦٪ من نظيرتها علي مستوي الجمهورية ، ومحاصيل الحقل النيلية وقدرت مساحتها بنحو ٣٤٩ ألف فدان تعادل نحو ١٢,٥٤٪ من المساحة المحصولية علي مستوي الجمهورية ، ونحو ٣٤,٢٪ من نظيرتها علي مستوي الجمهورية .

فى حيث تبين أن إجمالى محاصيل الخضر بلغت في عام ٢٠١٤ نحو ٤٠٤,٤١ ألف فدان بما يعادل نحو ١٤,٥٪ من المساحة المحصولية علي مستوي المحافظة في نفس العام والسابق الإشارة إليها ، ونحو ٢٢,٨٪ من نظيرتها علي مستوي الجمهورية والبالغة نحو ١٧٧٢,٨٣ ألف فدان منها نحو ٢٠٧,٧٤ ألف فدان خضر شتوية بنسبة ٧,٤٪ من المساحة المحصولية علي مستوي المحافظة ونحو ٢٨,٧٪ من نظيرتها علي مستوي الجمهورية .

وبالنسبة للمحاصيل الحقل الصيفية فقد بلغت المساحة المزروعة بها حوالي ١٨٧,٣١ ألف فدان بنسبة ٦,٧٪ من المساحة المحصولية على مستوى المحافظة ، ونحو ٢٥٪ من نظيرتها علي مستوي الجمهورية ، وقدرت مساحة الخضر النيلية بنحو ٩,٣٦ ألف فدان يعادل ٠,٣٣٪ من المساحة المحصولية على مستوى المحافظة ونحو ٣,١٪ من نظيرتها علي مستوي الجمهورية . كما تبين أن إجمالى المساحة المزروعة بالفاكهة قدرت بنحو ٣٣٠,١٨ ألف فدان

تعادل نحو ١١,٨٦٪ من المساحة المحصولية علي مستوي المحافظة ، ونحو ٢٥,١٨٪ من نظيرتها علي مستوي الجمهورية والبالغة نحو ١٣١٥,١٨ ألف فدان ، فى حين تبين أن المساحة المزروعة بالنباتات الطبية والعطرية قدرت بحوالي ١٢٠,٩٢ ألف فدان يعادل بنحو ٤,٣٤٪ من المساحة المحصولية علي مستوي المحافظة ، ونحو ١١,٤٪ من نظيرتها علي مستوي الجمهورية والبالغة نحو ١٠٥٦,٢١ ألف فدان فى نفس العام.

و يختص **الباب الرابع** بدراسة **الدخل الزراعى** حيث يقسم إلى فصلين يتناول الفصل الأول دراسة **الدخل الزراعي في محافظة الدقهلية،** حيث يتناول إستعراض لتطور الدخل الزراعي بالوجة البحري ، الدخل الزراعي بمحافظة الدقهلية بالإضافة الي الدخل الزراعي من الإنتاج النباتي والحيواني بالمراكز الإدارية بمحافظة الدقهلية خلال الفترة (٢٠٠١ - ٢٠١٤). فى حين يتناول الفصل الثانى إستعراضاً للأهمية النسبية لإجمالى قيمة الإنتاج النباتى والحيوانى والسمكى من إجمالى قيمة الدخل الزراعى عام ٢٠١٤ ، الأهمية النسبية لمحافظة الدقهلية والوجه البحرى من إجمالى قيمة المحاصيل الحقلية موزعة على محافظات الوجه البحرى ، الأهمية النسبية لمحافظة الدقهلية والوجه البحرى من إجمالى قيمة الإنتاج النباتى موزعة على محافظات الوجه البحرى ، وأخيراً الأهمية النسبية لمحافظة الدقهلية والوجه البحرى من إجمالى قيمة الإنتاج الحيوانى موزعة على محافظات الوجه البحرى خلال عام ٢٠١٤.

كما تبين أن إجمالى قيمة الإنتاج الزراعي في مصر بلغت حوالى ٣٠٥,٤١٤ مليار جنيه حيث كان نصيب الأراضى القديمة منها حوالى ٢٤٧,٥٣١ مليار جنيه بنسبة حوالى ٨١,٠٥ ، بينما كان نصيب الأراضى الجديدة حوالى ٥٧,٨٨٣ مليار جنيه بنسبة بلغت حوالى ١٨,٩٥٪ من إجمالى قيمة الإنتاج الزراعى خلال عام ٢٠١٤ ، حيث إحتل الإنتاج النباتي المركز الأول بقيمة بلغت حوالى ١٧٠,٩٥٣ مليار جنيه بنسبة بلغت حوالى ٥٥,٩٧ % من إجمالى الإنتاج الزراعى عام ٢٠١٤، حيث كان نصيب الأراضى القديمة منها حوالى ١٢١,٩٦ مليار جنيه بنسبة حوالى ٧١,٣٤ ، بينما كان نصيب الأراضى الجديدة حوالى ١٧٠,٩٥٣ مليار جنيه بنسبة بلغت حوالى ٢٨,٦٦٪ من إجمالى قيمة الإنتاج النباتى.فى حين إحتل الإنتاج الحيوانى المركز الثانى بقيمة بلغت حوالى ١١٢,١٨١ مليار جنيه بنسبة بلغت حوالى ٣٦,٧٣ % من إجمالى الإنتاج الزراعى عام ٢٠١٤، حيث كان نصيب الأراضى القديمة منها حوالى ١٠٤,٢٤٢ مليار جنيه بنسبة حوالى ٩٢,٩٢ ، بينما كان نصيب الأراضى الجديدة حوالى ٧,٩٣٩ مليار جنيه بنسبة بلغت حوالى ٧,٠٨٪ من إجمالى قيمة الإنتاج الحيوانى.

كما تبين أن الإنتاج السمكى قد إحتل المركز الثالث بقيمة بلغت حوالى ٢٢,٢٨ مليار جنيه بنسبة بلغت حوالى ٧,٣ % من إجمالى الإنتاج الزراعى عام ٢٠١٤، حيث كان نصيب الأراضى القديمة منها حوالى ٢١,٣٢٩ مليار جنيه بنسبة حوالى ٩٥,٧٤ ، بينما كان نصيب الأراضى الجديدة حوالى ٠,٩٥١ مليار جنيه بنسبة بلغت حوالى ٤,٢٦٪ من إجمالى قيمة الإنتاج السمكى.

ويتناول **الباب الخامس تحليل عينة الدراسة الميدانية** وذلك فى فصلين يتناول الفصل الأول دراسة مراحل إختيار عينة الدراسة الميدانية ، فى حين يتناول الفصل الثانى دراسة الخصائص الاقتصادية والإجتماعية لعينة الدراسة الميدانية بمحافظة الدقهلية عام ٢٠١٤ .

ويختص **الباب السادس** بدراسة **السعات المزرعية وأثرها على تكلفة الموارد الإنتاجية فى عينة الدراسة الميدانية** حيث يتناول دراسة تأثير السعات المزرعية على تكلفة الموارد الإنتاجية فى قرى ومراكز عينة الدراسة الميدانية سواء العمل البشرى،العمل الآلى ،تكلفة مستلزمات الإنتاج من خلال دراسة هيكل التكاليف لكل فئة حيازية ثم دراسة التباين بين الفئات وتحديد مدى وجود وفورات مزرعية أدت إلى إنخفاض التكاليف.

فقد تبين من دراسة هيكل التكاليف المتغيرة لمحاصيل العينة البحثية (القمح ، الأرز ، البنجر) على مستوى الفئات الحيازية فى مراكز العينة البحثية وجود تباين وإختلاف من فئة لأخرى ، حيث تبين إنخفاض التكاليف المتغيرة بزيادة السعة المزرعية وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية ، حيث إنخفضت التكاليف المتغيرة للفئة الحيازية الثانية عن الفئة الأولى بما يعادل نحو ٨٤,٧ % ، ٥٧ % ، ٧٧,٦ % للمحاصيل الثلاثة على الترتيب، أما الفئة الحيازية الثالثة فقد إنخفضت عن الفئة الأولى بما يعادل نحو ٦٩,٩ % ، ٥٠,٨ % لمحصول القمح والأرز على الترتيب ، فى حين إنخفضت الفئة الثالثة عن الفئة الثانية بما يعادل نحو ٨٢,٦ % ، ٨٩,٢ % لمحصول القمح والأرز على الترتيب.

هذا وبدراسة أثر السعات المزرعية على بنود التكاليف لتحديد مدى الإستفادة من وفورات السعة ، تبين أن تكلفة العمل البشرى إنخفضت للفئة الحيازية الثانية عن الفئة الأولى بما يعادل نحو ٨٤,٥ % ، ٦٢,٢ % ، ٧٧,٣ % للمحاصيل الثلاثة على الترتيب، أما الفئة الحيازية الثالثة فقد إنخفضت عن الفئة الأولى بما يعادل نحو ٦٧,٢ % ، ٥٦,٥ % لمحصولى

القمح والأرز على الترتيب ، فى حين إنخفضت الفئة الثالثة عن الفئة الثانية بما يعادل نحو ٧٩,٧٪ ، ٩١,١ % لمحصولى القمح والأرز على الترتيب.

فى حين إنخفضت تكلفة العمل الآلى مع زيادة السعة المزرعية وهو أمر منطقى أيضاً حيث إنخفضت للفئة الحيازية الثانية عن الفئة الأولى بما يعادل نحو ٨٥,٨ % ، ٥٩,٦ % ، ٨٠,٦ % للمحاصيل الثلاثة على الترتيب، أما الفئة الحيازية الثالثة فقد إنخفضت عن الفئة الأولى بما يعادل نحو ٧٥,٢ % ، ٥٦,٧ % لمحصولى القمح والأرز على الترتيب ، فى حين إنخفضت الفئة الثالثة عن الفئة الثانية بما يعادل نحو ٨٧,٦ % ، ٩٥,٠ % لمحصولى القمح والأرز على الترتيب. كذلك تبين تأثير إنخفاض التكاليف على زيادة السعة المزرعية ، حيث إنخفضت تكاليف مستلزمات الإنتاج للفئة الحيازية الثانية عن الفئة الأولى بما يعادل نحو ٨٦,٨ % ، ٥٣,٣ % ، ٧٦,٤ % للمحاصيل الثلاثة على الترتيب، أما الفئة الحيازية الثالثة فقد إنخفضت عن الفئة الأولى بما يعادل نحو ٦٩,٣ % ، ٤٧,٨ % لمحصولى القمح والأرز على الترتيب ، فى حين إنخفضت الفئة الثالثة عن الفئة الثانية بما يعادل نحو ٨٠,٠ % ، ٩٠,١ % لمحصولى القمح والأرز على الترتيب.

وقد تناول الباب السابع دراسة **السعات المزرعية وأثرها على مقاييس الدخل المزرعي فى عينة الدراسة الميدانية** حيث إشتمل هذا الباب على فصلين تناول الفصل الأول دراسة أثر السعات المزرعية على مقاييس الدخل لمحاصيل الدراسة فى عينة الدراسة الميدانية ، من خلال حساب المقاييس المطلقة للدخل الزراعى والتى تمثلت فى حساب الناتج الإجمالى للمزرعة (لكل فئة من فئات الحيازة للعينة البحثية)، الإيراد الكلى ، صافى الدخل التشغيلى (الهامش الكلى)، صافى الدخل المزرعى ، أما مقاييس الربحية النسبية فقد تمثلت فى معدل العائد/التكاليف ، إجمالى الإيراد الكلى/التكاليف المتغيرة ، قيمة التكاليف المتغيرة/متوسط الإنتاج ، ربحية الجنيه المنفق ، ربحية الوحدة المنتجة (بالطن). أما مقاييس إيرادات التعادل وحد الأمان فقد تمثلت فى حساب إيرادات التعادل ، حجم التعادل الإنتاجى ،سعر التعادل ،حد الأمان الإنتاجى ،حد الأمان السعرى.

وقد تبين من دراسة السعات المزرعية وأثرها على مقاييس الدخل لمحصول القمح فى إجمالى العينة البحثية تقارب الإنتاجية الفدانية للفئات الحيازية الثلاث وتراوحها بين ١٤,٩١ أردب/فدان للفئة (أقل من فدان) كحد أدنى ، ١٥,٠٩ أردب/فدان للفئة (٣-٥ فدان) كحد أقصى ، فى حين بلغت حوالى ١٤,٩٢٥ أردب/فدان للفئة (١-٣ فدان).كما تبين أن صافى التشغيل

يزداد بزيادة السعة المزرعية حيث قدر للفئات الثلاث (أقل من فدان) ،(١-٣ فدان) ، (٣-٥ فدان) بنحو ٣٢٥٤ ، ٣٧٢٤ ، ٤٢٤٠ جنيهاً على الترتيب ، فى حين بلغ مؤشر صافى الدخل المزرعى لوحدة المساحة حوالى ١٢٥٤ ، ١٧٢٤ ، ٢٢٤٠ جنيهاً على الترتيب للفئات الثلاث. كما تبين إرتفاع قيمة مؤشر معدل العائد إلى التكاليف مع زيادة السعة المزرعية حيث قدر للفئة الحيازية (أقل من فدان) بنحو ١,٢٥ جنيهاً كحد أدنى وللفئة الحيازية (٣-٥ فدان) حوالى ١,٥٥ جنيهاً كحد أقصى فى حين قدر بنحو ١,٣٨ جنيهاً للفئة (١-٣ فدان) أى أن كل جنيه يتم إنفاقه فى إنتاج محصول القمح يحقق عائد قدره حوالى ١,٢٥ ، ١,٣٨ ، ١,٥٥ جنيهاً للفئات الحيازية الثلاث على الترتيب.

أما بالنسبة لمؤشر نسبة الإيراد الكلى إلى التكاليف المتغيرة فقد بلغ حوالى ٢,٠٨ ، ٢,٤٧ ، ٣,٠٢ جنيهاً للفئات (أقل من فدان) ، (١-٣ فدان)، (٣-٥ فدان) على الترتيب ، كما تبين إنخفاض نصيب الوحدة المنتجة من التكاليف المتغيره مع زيادة حجم السعة المزرعية حيث تبين أن الفئة الحيازية الثالثة (٣-٥ فدان) كانت أقل الفئات الحيازية حيث قدر نصيب الأردب من التكاليف المتغيرة حوالى ١٣٩ جنيهاً فى حين قدر فى الفئة الأولى (أقل من فدان) حوالى ٢٠٢,٧ جنيهاً وللفئة الثانية (١-٣ فدان) حوالى ١٧٠,٧ جنيهاً. كما تبين إرتفاع قيمة ربحية الجنيه المستثمر مع زيادة السعة المزرعية حيث بلغ حوالى ٠,٢٥ ، ٠,٣٨ ، ٠,٥٥ جنيهاً للفئات الحيازية (أقل من فدان) ،(١-٣ فدان)، (٣-٥ فدان)على الترتيب. وقد قدرت ربحية الأردب من القمح للفئات الثلاث ٨٢,٣ ، ١١٥,٢ ، ١٤٨,٢ جنيهاً على الترتيب.

كما تبين إنخفاض حجم التعادل مع زيادة السعات المزرعية حيث تراوح حجم التعادل بين حد أدنى بلغ حوالى ٧,١٢ أردب للفئة الثالثة (٣-٥ فدان) وحد أقصى بلع حوالى ٩,٢٤ أردب/فدان للفئة الحيازية الأولى (أقل من فدان) ، وقد بلغت إيرادات التعادل للفئات الثلاث نحو ٣٨٨١,٨ ، ٣٣٧٦,٩ ، ٢٩٨٩,٥ جنيهاً على الترتيب ، فى حين بلغ سعر التعادل بنحو ٢٦٣,٢ ، ٢٢٦,٩ ، ١٩٨,٢ جنيهاً للفئات الثلاث على الترتيب . فى حين بلغ حد الأمان الإنتاجى حوالى ٣٧,٣ % ، ٤٦ % ، ٥٢,٨ % للفئات الثلاث على التوالى ، و حد الأمان السعرى حوالى ٣٧,٣ % ، ٤٦ % ، ٥٢,٨ % للفئات الثلاث على التوالى.

فى حين تبين من دراسة السعات المزرعية وأثرها على مقاييس الدخل لمحصول الأرز فى إجمالى العينة البحثية تقارب الإنتاجية الفدانية وتراوحها بين ٦,٠٦ طن/فدان للفئة(٣-٥ فدان) كحد أدنى ، ٦,٢٦ طن/فدان للفئة (١-٣ فدان) كحد أقصى ، فى حين بلغت حوالى ٦,١٤

أردب/فدان للفئة (أقل من فدان). كما تبين أن صافى التشغيل للفئات الثلاث (أقل من فدان) ،(١-٣ فدان) ، (٣-٥ فدان) قد بلغ حوالى ٨٨٢٤ ، ١١١٢٣ ، ١٠٩٣٢ جنيهاً على الترتيب ، فى حين بلغ صافى الدخل المزرعى نحو ٦٧٢٤ ، ٩٠٢٣ ، ٨٨٣٢ جنيهاً على الترتيب للفئات الثلاث.

كما تبين إرتفاع قيمة مؤشر معدل العائد إلى التكاليف مع زيادة السعة المزرعية حيث بلغ للفئة الحيازية (أقل من فدان) بنحو ١,٩٩ جنيهاً كحد أدنى وللفئة الحيازية (٣-٥ فدان) حوالى ٢,٩٦ جنيهاً كحد أقصى فى حين قدر بنحو ٢,٩٠ جنيهاً للفئة (١-٣ فدان).

أما بالنسبة لمؤشر نسبة الإيراد الكلى إلى التكاليف المتغيرة فقد بلغ حوالى ٢,٨٩ ، ٥,٢٢، ٥,٥٦ جنيهاً للفئات (أقل من فدان) ، (١-٣ فدان)، (٣-٥ فدان) على الترتيب ، كما بلغ ربحية الجنيه المستثمر حوالى ٠,٩٩ ، ١,٩٠ ، ١,٩٦ جنيهاً للفئات الحيازية (أقل من فدان) ،(١-٣ فدان) ، (٣-٥ فدان) على الترتيب .وقد قدرت ربحية الطن من الأرز للفئات الثلاث ١٠٩٢,٩ ، ١٤٤٠,٩ ، ١٤٥٧,٠ جنيهاً على الترتيب. فى حين تراوح حجم التعادل بين حد أدنى بلغ حوالى ١,١٦ طن للفئة الثالثة (٣-٥ فدان) وحد أقصى بلع حوالى ١,٤٦ طن/فدان للفئة الحيازية الأولى (أقل من فدان). فى حين بلغت إيرادات التعادل للفئات الثلاث نحو ٣٢٢٠,٩ ، ٢٦٠٠,٣ ، ٢٥٦١,٨ جنيهاً على الترتيب ، وقد قدر سعر التعادل بنحو ٥٢٦,٠ ، ٤١٦,٤ ، ٤٢٢,٩ جنيهاً للفئات الثلاث على الترتيب . فى حين بلغ حد الأمان الإنتاجى حوالى ٧٦,١٪ ، ٨١,١ % ، ٨٠,٨ % للفئات الثلاث على التوالى ، وحد الأمان السعرى حوالى ٧٦,١ % ، ٨١,١ % ، ٨٠,٨٪ للفئات الثلاث على التوالى.

فى حين تبين من دراسة السعات المزرعية وأثرها على مقاييس الدخل لمحصول البنجر فى إجمالى العينة البحثية تقارب الإنتاجية الفدانية وتراوحها بين ٣٤,٤ طن/فدان للفئة (٣-٥ فدان)كحد أدنى ، ٣٥,٢٣ طن/فدان للفئة (١-٣ فدان) كحد أقصى. كما تبين أن صافى التشغيل قد بلغ حوالى ١١٨٩٢ ، ١٢٢٦٢ جنيهاً على الترتيب للفئات (١-٣ فدان) ، (٣-٥ فدان) ، وقد بلغ مؤشر صافى الدخل المزرعى لوحدة المساحة نحو ١٠٠٩٢ ، ١٠٤٦٢ جنيهاً للفئات (١-٣ فدان) ، (٣-٥ فدان)على الترتيب. كما تبين إرتفاع قيمة مؤشر معدل العائد إلى التكاليف للفئة الحيازية (١-٣ فدان) نحو ٣,٠ جنيهاً كحد أدنى وللفئة الحيازية (٣-٥ فدان) نحو ٣,٤٦ جنيهاً كحد أقصى.

فى حين بلغ مؤشر نسبة الإيراد الكلى إلى التكاليف المتغيرة حوالى ٥,٣٤ ، ٥,٠٦جنيهاً للفئات (١-٣ فدان) ، (٣-٥ فدان)على الترتيب ، كما تبين إرتفاع قيمة ربحية الجنيه المستثمر مع زيادة السعة المزرعية حيث بلغ حوالى ٢,٠ ، ٢,٤٦ جنيهاً للفئات الحيازية (١-٣ فدان) ، (٣-٥ فدان)على الترتيب ، وقد قدرت ربحية الطن من بنجر السكر للفئات ٢٨٦,٤ ، ٣٠٣,٩ جنيهاً على الترتيب. كما تبين أن حجم التعادل قد تراوح بين حد أدنى بلغ حوالى 5.06طن للفئة الثانية (٣-٥ فدان) وحد أقصى بلع حوالى ٥,٣٤ طن/فدان للفئة الحيازية الأولى (١-٣ فدان) ، فى حين بلغت إيرادات التعادل نحو ٢٢٩٤,٥ ، ٢١٧٥,٨ جنيهاً للفئات على الترتيب ، و قدر سعر التعادل بنحو ٦٥,١ ، ٦٣,٤ جنيهاً للفئات (١-٣ فدان) ، (٣-٥ فدان) على الترتيب . فى حين بلغ حد الأمان الإنتاجى حوالى ٨٤,٨ % ، ٨٥,٣ % للفئات (١-٣ فدان) ، (٣-٥ فدان) على التوالى ، و حد الأمان السعرى حوالى ٨٤,٨ % ، ٨٥,٣٪ للفئات على التوالى.

فى حين يتناول الفصل الثانى السعات المزرعية وعلاقتها بالدخول المزرعية بمحافظة الدقهلية فى عينة الدراسة الميدانية ، حيث تبين من خلال التقدير القياسى لأثر المساحة المزروعة علي صافي الدخل المزرعي علي مستوي عينة الدراسة أن الفئة الحيازية الثانية (١-٣ فدان) هي أكثر الفئات تحقيقآ لصافي العائد يليها الفئة الأولي (أقل من فدان) ثم الفئة الثالثة (٣-٥ فدان) ، كما تبين أن حوالى ٧٠,٣٪ ، ٧٣,٦٪ ، ٢٨,٩٪ من الزيادة في صافي الدخل المزرعي للفئات الحيازية الأولي (أقل من فدان)، الثانية (١- ٣ فدان) ، الثالثة (٣-٥ فدان) على الترتيب ترجع إلي الزيادة في المساحة المزروعة.

<u>ومن خلال ما توصلت إليه الدراسة من نتائج فإن الدراسة توصى :</u>

١- العمل على رفع كفاءة وإدارة المزارع الكبيرة بالأساليب الإنتاجية الحديثة حيث تبين تركز هذه الملكيات الكبيرة نسبيآ في الأراضي الجديدة.
٢- تفعيل دور الجهاز الإرشادي فى نقل المعارف والمستحدثات التكنولوجيا إلي المزارعين.
٣- العمل على توفير ودعم الأسمدة الكيماوية المختلفة، والمبيدات اللازمة بالكميات التي يتطلبها المزارع لتحقق إنتاجية عالية للمحاصيل الزراعية المختلفة.
٤- وضع سياسة إنتاجية هدفها زيادة إنتاج المحاصيل الزراعية وخاصة المتعلقة بتحقيق الأمن الغذائى

٥- العمل على إستنباط تقاوى محسنة وراثياً وعالية الإنتاجية لضمان زيادة إنتاجية المحاصيل الزراعية ومن ثم زيادة إنتاج تلك المحاصيل وبالتالى رفع نسب الإكتفاء الذاتى منها.

٦- العمل على توجيه الإستثمارات في مجال استصلاح الأراضى الزراعية مع ضرورة إتباع الاساليب الحديثة فى هذا المجال كمحاولة لزيادة إنتاج المحاصيل الزراعية.

٧- تشجيع التعاونيات الزراعية للقيام لدورها والعمل علي إتباع سياسة التجمع الزراعي للمساحات الصغيرة